

والنعال والبناج حيث برن عادتهم به والثياب المشويجة لهما الخلية
 المعصية ومنزلة التمسيم والمجبة لهما لكتن اذله يكن اسرافا فان كان كمال الخيال
 وشبهة ما يتادى من سره كالوهم والوثنانية المشقوبة ولا يجوز تنقيب
 الاذن القليل وان ايسر القليل لا يتعزيب بلا قابرة ويجب القضا على الرئيس
 المتقرب ان وسرته وشراؤه ولو لم تكن خواص كثيرة او الخبز من خلاصه كثيرة ليس
 جائز واليومية فلا ويجب الزكوة وحرمة علمها تحريم الكسب والرواية و
 المقبرة وللمكين الحزنة والعلم والمقراض والمراة واللبعة والمسايرة وقناديلها
 وسرقتها بالذهب والفضة ويجوز لهما تحلية المصنعي بكليتهما وكلما جلي لا يجل
 لاحد من الناس الا ضمان على كاسرة وما يجل لبعض دون بعض ضمن كاسيرة
 غيرهما من الحيرة وغيره وقوله اربع العشرة والشرط في الثياب لا
 الحول ويفر بعض ما يوجب الى بعض ان يتابع العمل ولا يشترط توافر النيل
 ولو قطع العمل بلا عذر يظل الثمن ان قدر الزمان وبعضه كالسفر والمريض و

واصلاح

والصلاح الآتة ونفاد الفقيرة وهرب العبد والابسير فلان ان ملان الزمان
 واذا بطل له الاول الى الثاني ولا يفتح من كونه في الحال وفيه الثاني اليه فيفتح
 من كونه في الحال فلان مال مائة وانقطع العمل ثمة مال مائة اخرى ويجب اخراجه من
 كونه مائة في الحال ومائة اذا مضى حول وقيل لا يجب اخراجه شئ في الحال و
 الوجوب النيل ووقت الاخراج الخليل والتقصية وفي الركاز الخمس وهو
 فين الجاهلية ويشترط ان يكون ذمبا او فمفة ولا يجب في غيره وان
 يكون نسا باولا ويشترط الحول ويكفل بغيره من حسبه ويفتح حقه في المال
 كما في المحرمات وان يكون بغير الجاهلية كالصوره والغليب فان كان بغير
 الاسلام بان نقض عليه القرآن او الرسول عليه السلام او ملك اسلامي
 فان عليه الكفوفه ويجب العرض عليه وان له يعلم ما لكه اوله يعلم انه من ضرب
 الاسلام او الجاهلية بان كان حليا او اوان فهو لقتل وان يجر في اموات
 واد الاسلام او الحرب او في خربة جاهلية العمارت او في صحابة الواجب فان
 وجب في سجدوا شراعه فهو لقتله وان وسد في ملكه غيره فهو له ان ادعاه باق